تنامى الدور السياسى الروسي في الشرق الأوسط

(مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد ٨٩، أكتوبر ٢٠١٩)

د. نورهان الشيخ

شهد العقد الماضى نمواً متزايداً وملحوظاً فى الدور الروسى فى منطقة الشرق الأوسط، ووصل مستويات غير مسبوقة مع التدخل الروسى فى سوريا وما صاحبه من إعادة رسم خريطة توازنات القوى بها ومن ثم فى المنطقة ككل. فقد فرضت روسيا نفسها كفاعل رئيسى لا يمكن تجاوزه ليس فقط فى الملف السورى وإنما فى الترتيبات الخاصة بالمنطقة عامة، وبدت موسكو وكأنها تقود التطورات وتعيد توجيه دفتها وليس فقط تتفاعل معها. وأدت الأزمة السورية إلى استقطابات دولية وإقليمية نادرة الحدوث، ومنذ الارهاصات الأولى للأزمة بدا واضحاً أن الموقف الروسى منها جاء مناقضاً لنظيره الأمريكى، وبتطور الأحداث وتلاحقها كشفت الأزمة عن توجه روسى واضح نحو التأسيس لحضور قوى وفاعل فى منطقة الشرق الأوسط يتخذ من سوريا منطلقاً له ويتسع تدريجياً فى المحيط الشرق أوسطى ليضم حلفاء جدد.

لقد دحضت موسكو الاعتقاد الذى ساد منذ أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وضربات الناتو على صربيا عام ١٩٩٩، ثم الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، بأن روسيا لم تعد قادرة على حماية حلفائها، أو ممارسة تأثير فى قضايا المنطقة، وأن الولايات المتحدة هى الفاعل الأوحد فى الشأن الدولى والإقليمى، وهو الانطباع الذى تأكد مع ضربات الناتو على ليبيا عام ٢٠١١. إلا أن الموقف الروسى من الأزمة السورية جاء مغايراً للتوقعات وأقرب للمواقف السوفيتية فى زمن الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تقف بحسم فى مواجهة واشنطن لحماية مصالحها وحلفائها. فسوريا حليف استراتيجى هام وموطئ قدم لروسيا يعنى التفريط فيها خسارة الشرق الأوسط برمته، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لموسكو. ورغم النشاط الدبلوماسى الواضح الذى شهدته الدبلوماسية الروسية فى المنطقة منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطلع عام ٢٠٠٠، والقفزات التى شهدها التعاون الاقتصادى والتقنى بين روسيا وعدد من دول المنطقة، فإن الكثيرين لم يلمسوا الصعود الروسى وعودة دورها وتأثيرها فى المنطقة إلا مع الأزمة السورية التى تعتبر كاشفة لحجم وفاعلية الدور الروسى فى المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة فى شئون المنطقة، وفاعل دولى رئيسى بها، وعودة الشرق الأوسط بقوة على أولويات الأجندة الروسية، بالنظر لجواره الجغرافى شبه المباشر لروسيا، وأهميته الاستراتيجية والجيوبوليتكية لها.

وتختلف الأدبيات الروسية حول تعريف الشرق الأوسط والتحديد الدقيق للمنطقة، فالبعض يستخدم مصطلح "بليجنى فوستوك ближний восток"، أى الشرق الأدنى للدلالة على المنطقة العربية وإسرائيل، بينما يقصر البعض الأخر الشرق الأوسط على الجزء الآسيوى من العالم العربى فيما يعرف بالمشرق العربى ومصر واسرائيل، فى حين تميل أدبيات أخرى إلى ضم إيران لمنطقة الشرق الأوسط وكذلك الحال بالنسبة لتركيا. وسوف تركز الدراسة على الدور الروسى إزاء القضايا الهامة وذات الصلة المباشرة بالعالم العربى، وبحث وتحليل العوامل التى أدت إلى تنامى الدور السياسى لروسيا فى المنطقة، وأبعاد هذا الدور وحدود تأثيره فى القضايا العربية المختلفة.

أولاً: العوامل التى أدت إلى تنامى الدور السياسى الروسى:

إن صعود الدور الروسى وتأثيره السياسى المتزايد فى شئون المنطقة جاء نتيجة مجموعة من العوامل يتعلق بعضها بالرؤية والمصالح الروسية من ناحية، والبعض الأخر يتعلق بأزمة الثقة فى الدور الأمريكى لدى عدد من دول المنطقة الأمر الذى خلق مناخاً مواتياً لتمدد الدور الروسى.

(١) الضرورات الاستراتيجية والأمنية لروسيا:

تضافرت مجموعة من التطورات ودفعت روسيا إلى بلورة رؤية لتطوير دورها السياسى فى المنطقة ليتسع الأخير ويحتل مكانة متقدمة فى أولويات السياسة الروسية. أولها، تأكيد مكانة روسيا كقوة كبرى قادرة على حماية مصالحها، وكسر حلقة التطويق والضغوط الأمريكية على روسيا، فرغم المرونة التى أبداها الرئيس الأمريكى دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية تجاه موسكو، بل وتعبيره عن "إعجابه" بالرئيس الروسى فلاديمير بوتين، وحديثه عنه باعتباره "القائد القوى" الذى يجب "التفاهم" معه،[1] وتأكيد فى أول كلمة له عقب إعلان نتائج الانتخابات عن "إننا نبحث عن الصداقة لا العداوة"، ورغم الدفء الذى بدا فى علاقة الرئيسين ترامب وبوتين على هامش قمة العشرين فى يوليو ٢٠١٧ ثم قمة منتدى التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والمحيط الهادى (أبيك) بفيتنام فى نوفمبر من نفس العام، فإن مسار العلاقات الأمريكية الروسية يتجه نحو التصعيد المستمر حول مدى واسع من القضايا الدولية والإقليمية، فضلا عن تلك المتعلقة بقضايا الحد من التسلح. ويبدو أن الأمر لم يكن يسيراً علي ترامب حتى لو كان راغباً حقاً فى

1. Donald Trump, in Exclusive Interview, Tells WSJ, Nov. 11, 2016. (https://www.wsj.com/articles/donald-trump-willing-to-keep-parts-of-health-law-1478895339)

التفاهم مع موسكو، وأدت الضغوطات الداخلية والخارجية القوية إلى تلجيم خطواته باتجاه روسيا، ليستمر التوتر السمة السائدة على العلاقات بين البلدين.

فقد جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها ترامب فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ لتؤكد على أهمية توسيع النفوذ الأمريكي في العالم، معتبرة أن دور روسيا الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتان تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي تريد خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية.[٢] واستراتيجية الأمن القومى الأمريكى على هذا النحو جاءت كاشفة، وليست مؤسسة، لتوجهات السياسة الأمريكية عامة وتجاه روسيا خاصة. فقد أفصحت الوثيقة عن حجم المخاوف الأمريكية إزاء العودة الروسية، وأن التنافس بينهما فى الملفات المختلفة هى تناقضات هيكلية ممتدة بين الولايات المتحدة، باعتبارها القوة التى هيمنت منفردة على مقاليد النظام الدولى على مدى أكثر من عقدين، والقوى العائدة ممثلة فى روسيا، ومعها تلك الصاعدة ممثلة فى الصين، واللتان تحاولان معاً حلحلة النظام أحادى القطبية التى تتربع الولايات المتحدة على قمته، وفى ضوء ذلك تحتدم المنافسة والمواجهة الأمريكية الروسية باعتبارها تؤشر لمستقبل النظام الدولى والمكانة الأمريكية به. وقد أعاد ترامب التأكيد على ذلك فى أول خطاب له بشأن حالة الاتحاد أمام الكونجرس يوم ٣١ يناير ٢٠١٨ حيث اعتبر روسيا والصين يمثلان تهديدا للمصالح والقيم الأمريكية،[٣] وفي مؤتمر صحفي يوم ١٩ يناير أعلن خلاله عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، أعتبر وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أن "المنافسة بين الدول العظمى، وليس الإرهاب، هى التى تتصدر الاهتمام فيما يخص الأمن القومى الأمريكى"، وأن "المنافسة الاستراتيجية الطويلة الأمد مع الصين وروسيا تعتبر الأولويات الرئيسية لوزارة الدفاع الأمريكية[٤].

ورغم التصريحات الإيجابية التى أعقبت قمة هلسنكي فى ١٦ يوليو ٢٠١٨، والتى كانت أول قمة رسمية بين البلدين منذ أبريل ٢٠١٠، واعتبار ترامب، أن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا كانت في أسوأ حالاتها لكنها تحسنت بفضل هذه القمة، ووصف الرئيس بوتين القمة

2. American National Security Strategy 2017 (http://nssarchive.us/national-security-strategy-2017/)

3. Trump's full 2018 State of the Union Address, Jan. 31, 2018 (https://www.nbcnews.com/video/trump-s-full-2018-state-of-the-union-address-1150031939675)

4. Reuters, 19Jan. 2018, (https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN1F822A)

بـ"الناجحة والمثمرة"، وأنها مثلت الخطوة الأولى في "إزالة الأنقاض" عن العلاقات بين البلدين. فإن حصاد القمة لم يكن كبيراً، كما إن عاصفة الانتقادات التى اشعلتها تصريحات ترامب "الودية" تجاه نظيره بوتين خلال القمة في الأوساط الأمريكية والتي وصفت موقف ترامب بالضعف و"الخيانة" أفقدت القمة كثيراً من تأثيراتها الإيجابية المحتملة على مسار العلاقات بين البلدين.

فى هذا السياق يعتبر تنامى الدور السياسى الروسى فى المنطقة أحد أبعاد السياسات الروسية الهادفة إلى تأكيد مكانتها كقوة كبرى فاعلة، وكسر حلقات التطويق والضغوط الأمريكية خاصة تلك المتعلقة بالعقوبات التى يتم تجديدها وتوسيعها من جانب واشنطن وحلفائها فى أوروبا وآسيا منذ مارس ٢٠١٤، فى محاولة منها لفتح آفاق وأسواق وبناء شراكات تعوضها ولو جزئياً عن الاستنزاف الحادث نتيجة العقوبات، وحماية مكانتها ومصالحها فى سوق الطاقة. وقد أشارت عقيدة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية التي صدق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ إلى مجموعة من الأهداف التى تسعى السياسة الروسية إلى تحقيقها، أبرزها: تعزيز دور روسيا فى إطار عالم متعدد القوى، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتنمية علاقات الشراكة ذات المنفعة المتبادلة وبناء أكبر عدد ممكن من الشراكات مع مختلف دول العالم. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فقد وردت الإشارة إليه فى الجزء الرابع من العقيدة الذى يحمل عنوان الأولويات الإقليمية للسياسة الخارجية، وذلك بعد الجوار الروسى المباشر فى كومنولث الدول المستقلة وأوربا والباسفيك. وأكدت العقيدة الروسية الجديدة أن موسكو ستواصل نهج التسوية الدبلوماسية للنزاعات في الشرق الأوسط دون تدخل خارجي ووفق الشرعية الدولية. وكعضو دائم فى مجلس الأمن ورباعية الشرق الأوسط سوف تسعى لتحقيق تسوية عادلة للصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وستعمل على تحقيق التسوية في سوريا ووحدة أراضيها واستقلالها، وإنشاء تحالف دولي واسع لمحاربة الإرهاب. كما أنها تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل خصوصا في الشرق الاوسط. ووفقاً للعقيدة الجديدة فإنه لا بديل عن الأمم المتحدة كمركز لتنظيم العلاقات الدولية، ولا تعترف روسيا بتعميم واشنطن لتشريعاتها متجاوزة القانون الدولي، وترى أن نهج الولايات المتحدة وحلفائها الهادف إلى ردع روسيا وممارسة الضغوط عليها يقوض الاستقرار الإقليمي والدولى.[٥]

[5] Концепция внешней политики Российской Федерации, утверждена Президентом Российской Федерации В.В.Путиным 30 ноября 2016 г,

ويدعم هذا التوجه تعزيز التواجد الروسى فى البحر المتوسط كممر وحيد للبحر الأسود حيث أهم الأساطيل الروسية فى شبه جزيرة القرم، وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التى صدق عليها الرئيس بوتين فى ٢٦ يوليو ٢٠١٥ [٦]، والتى نصت على ضمان وجود عسكرى بحرى "دائم" لروسيا فى البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية الروسية فى البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى فى البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية. وإلى جانب قاعدة حميميم الجوية، تم فى ١٨ يناير ٢٠١٧ توقيع اتفاقية بين موسكو ودمشق تقضى بتحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية متكاملة يمكنها استقبال ١١ سفينة حربية، بما في ذلك سفن نووية، وذلك لمدة ٤٩ سنة قادمة قابلة للتمديد تلقائيا. ويسمح الاتفاق لروسيا بنشر نقاط تمركز متنقلة خارج الأراضي التابعة للقاعدة البحرية، بهدف حراسة ميناء طرطوس، ونشر منظومات صاروخية جديدة حولها، إضافة إلى نشر منظومات صاروخية في البحر من طراز "بال" أو "باستيون"، علماً بأن موسكو نشرت في وقت سابق صواريخ "أس ٣٠٠" في محيط قاعدة طرطوس، و"إس ٤٠٠" فى محيط قاعدة حميميم الجوية.[٧]

ثانيها، الأعتبارات الأمنية المتمثلة فى استئصال الارهاب من جذوره والقضاء عليه فى المناطق الحاضنة له فى منطقة الشرق الأوسط، التى تمثل حزام روسيا الجنوبى الغربى، ومنها يأتى الدعم للارهاب فى الداخل الروسى. ومن المعروف أن تنظيم "إمارة القوقاز الإسلامية"، المسئول عن العديد من الهجمات الارهابية فى روسيا، أعلن مبايعته لتنظيم "داعش" في ٢١ يونيو ٢٠١٥، وأعلن الأخير روسيا عدوًا له. وينشط التنظيم عبر مواقع التواصل الاجتماعى بشكل واسع النطاق لتجنيد مزيد من العناصر فى روسيا وجوارها ليس فقط للقتال فى سوريا وإنما للقيام بعمليات ارهابية فى العمق الروسى. وتواجه الأجهزة الأمنية الروسية صعوبة فى اكتشافهم عند عودتهم، نظراً لانقسامهم إلى مجموعات، وانتشارهم في أرجاء مختلفة من روسيا.

وأعلن مدير هيئة الأمن الفدرالية الروسية ألكسندر بورتنيكوف، أنه تم خلال عام ٢٠١٧ إحباط ٦١ مخططا إرهابيا، بما في ذلك ١٨ هجوما إرهابيا، وتمكنت أجهزة الأمن الروسية من تفكيك ٥٦ خلية إرهابية سرية، واعتقال أكثر من ١٠٠٠ مسلح، كما تم منع أكثر من ١٧,٥ ألف

(http://www.mid.ru/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/2542248)

6. Морская доктрина Российской Федерации, (http://kremlin.ru/events/president/news/50060)

7. TASS, January 20, 2017 (http://tass.com/defense/926348)

مواطن أجنبي مشتبه بضلوعهم في أنشطة ارهابية من دخول الأراضي الروسية، وحذر من خطر عودة مسلحي "داعش" إلى الأراضي الروسية لتأسيس بؤر للنشاط الإرهابي.[٨] وقد أشار الرئيس بوتين صراحة إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا، وأن مهمة العسكريين الروس فى سوريا ليس مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس من خلال عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا، قائلاً: "لن ننتظر وصولهم إلينا أو إليكم".[٩]

(٢) زيادة درجة الثقة والقبول للدور الروسى من جانب دول المنطقة:

أدت السياسات والمواقف الأمريكية إلى تراجع مصداقية واشنطن مقابل تعزيز الثقة فى موسكو كشريك، ويبرز فى هذا السياق الموقف من الثورات العربية، وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وحالة الارتباك العامة التى تعانى منها السياسات الأمريكية منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض. ففى الوقت الذى دعمت فيه واشنطن الثورات فى تونس ومصر وليبيا وسوريا غير مبالية بالتداعيات وعدم الاستقرار الذى عصف بهذه الدول، جاء الموقف الروسى حذراً للغاية ورأت موسكو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية الهامة العربية وغير العربية الكبرى وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطر على مصالحها فى المنطقة، وأن ما تشهده الدول العربية هو سيناريو متكرر للثورات الملونة التى حاولت الولايات المتحدة من خلالها إحداث تغييرات عميقة فى دول الكومنولث التى تمثل المجال الحيوى لروسيا.

وقد أدت التطورات التى أعقبت الثورات وتزايد الانفلات الأمنى وتصاعد عدم الاستقرار السياسى والتدهور الاقتصادى الحاد إلى تقييم سلبى جداً من جانب القيادة السياسية الروسية لمرحلة ما بعد الثورات وأكدت المخاوف الروسية من صعود تيار الاسلام السياسى ووصوله إلى السلطة فى بعض دول المنطقة، خاصة وإنها تدرج جماعة الأخوان وعدد من الجماعات الاسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الارهابية لديها. ورأت أن هذا سيؤدى إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الارهابية والمتطرفة، وسيكون لهذا أصداء فى الداخل الروسى الذى لا يزال يعانى من الارهاب فى أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار فى منطقة القوقاز الروسى طوال التسعينات.

---

8. TASS, December 12, 2017 (http://tass.com/world/980428)

٩. روسيا اليوم، ٢٠١٧/٦/٢ (https://arabic.rt.com/russia/881602)

ورغم التناقضات التى أوجدها الموقف الروسى من الأزمة السورية مع بعض الدول العربية إلا إنه على المدى الطويل حظى الموقف الروسى بتقدير دول المنطقة الذى رأت فيه مساندة روسيا لحلفائها، وعودة قوية للحضور الروسى فى المنطقة. فقد بدت روسيا شريكًا "محترمًا" لا يتدخل فى الشأن الداخلى لدول المنطقة ولا يتلاعب باستقرار هذه الدول والتوازنات العرقية والدينية والمذهبية داخلها لخدمة مصالحه على حساب أمنها والأمن والاستقرار الإقليمى، فرغم تقييم موسكو السلبى للثورات العربية، إلا إنها لم تتدخل فى مسار هذه الثورات إلا فى الحالة السورية نظراً للتهديد المباشر الذى مثلته الأزمة على المصالح الروسية وأمن واستقرار المنطقة من وجهة النظر الروسية.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالخلافات الإقليمية، التى عادة ما تتخذ موسكو موقفاً يدعم الأحتواء والحلول التوافقية عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، وهو الموقف الذى برز بوضوح من أزمة الرباعى العربى (السعودية، مصر، الامارات، البحرين) وقطر حيث أكدت روسيا على كونها أزمة خليجية ويتعين تسويتها فى إطار البيت الخليجى. الأمر الذى أكسبها إحترام وثقة الشركاء، وشجع على بناء شراكات "مستقرة" معها، لا تتأثر بأى تطورات داخلية، ولا تختلط فيها الأوراق، ولا توظف فيها المصالح كأدوات ضغط لخدمة أهداف أحد الأطراف على حساب الطرف الأخر وإستقراره.

عزز من ذلك الموقف الروسى من إعلان ترامب في السادس من ديسمبر ٢٠١٧، اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والبدء بنقل سفارة بلاده إليها حيث انتقد الرئيس بوتين قرار واشنطن حول القدس، مشيرا إلى أنه يزيد الوضع في المنطقة تعقيدا، ويعرقل التوصل إلى سلام فلسطيني إسرائيلي و"لا يساهم في تسوية الوضع في الشرق الأوسط، بل بالعكس يضفي مزيدا من الاضطراب للحالة الإقليمية المعقدة أصلا، ويمكن أن يغلق آفاق عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، وأكد الرئيس بوتين أن روسيا تنطلق من أنه يجب بناء هذه التسوية حصرا وكاملا على أساس القرارات السابقة التي تم اتخاذها في إطار الأمم المتحدة، وأن الاتفاق المتعلق بوضع القدس هو موضوع مفاوضات فلسطينية إسرائيلية مباشرة[١٠]. ورفضت روسيا المشاركة فى مراسم نقل السفارة الأمريكية فى ١٤ مايو ٢٠١٨، واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إن القرار الأمريكى أوصل التسوية الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود؛ وأن موسكو قلقة من

١٠. روسيا اليوم، ٢٠١٧/١٢/١٢ (https://arabic.rt.com/middle_east/915049)

محاولات تغيير تركيبة الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط بشكل يسمح بإزاحة القضية الفلسطينية إلى الخلفية وتهميشها.[١١]

وقد أكسبت كل هذه المواقف وغيرها الدور الروسى قبولاً وثقة من جانب دول المنطقة باعتباره يحقق التوازن الدولى المنشود الذى يحد من التداعيات السلبية للسياسات الأمريكية كونه يدعم استقرار وأمن المنطقة ويسعى إلى تسوية الصراعات وليس تأجيجها، كما إنه الأقرب والأكثر دعماً للمواقف العربية بشأن القضية الفلسطينية، رغم العلاقات الجيدة التى تربط بين روسيا وإسرائيل.

ساعد ذلك أيضاً على استحضار الخبرة التاريخية الإيجابية للدور الروسى خلال الحقبة السوفيتية، وكيف كانت موسكو حجر زاوية فى التوازن الدولى وتلجيم الإندفاع الأمريكى لدعم المصالح الإسرائيلية على حساب الحقوق العربية. وكذلك الدور التنموى الفعال للاتحاد السوفيتى فى العديد من الدول العربية، من خلال تعاونه التقنى ومساعدته الفنية لدول المنطقة، والذى تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة فى سوريا والعراق والجزائر والمغرب وتونس، وأكثر من ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً فى مصر، تمثل حتى تاريخه دعامة الاقتصاد المصرى. يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية فى المجال العسكرى لا سيما مصر وسوريا والجزائر وليبيا واليمن والعراق، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسى لتسليح هذه الجيوش العربية وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسى لكبار العسكريين المصريين والعرب والذى تميز بالكفاءة والجدية.

ثانياً: أبعاد الدور السياسى الروسى وحدوده:

إن الصعود الملحوظ فى الدور الروسى لا يسير بوتيره واحدة فى كل قضايا المنطقة، إلا إنه يمكن تحديد أبرز أبعاد تنامى هذا الدور فيما يلى:

(١) الهيمنة الروسية على الملف السورى:

منذ بدء الأزمة السورية كان لروسيا موقف مناقض لنظيره الأمريكى، فقد أكدت روسيا أن ما يحدث فى سوريا هو "نزاع داخلى مسلح" أو حرب أهلية، كما أكدت على دور الطرف الثالث

١١. روسيا اليوم، ٢٠١٨/٥/١١ (https://arabic.rt.com/middle_east/943289)

وهو تنظيم "القاعدة" و"داعش" وعشرات التنظيمات الإرهابية الأخرى، التى تنامي نشاطها على نحو ملحوظ يهدد ليس فقط سوريا وإنما الأمن الإقليمي والأمن القومى الروسى. ومع تطور الأزمة وظفت موسكو مدى واسع من الأدوات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية على النحو الذى أصبحت معه الفاعل الأساسى فى الملف السورى، فمن ناحية قادت روسيا مواجهة دبلوماسية داخل الأمم المتحدة، وقامت بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر فى ٣ أغسطس ٢٠١٢، وتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، والتأكيد على ضرورة تسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، كما صوتت ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن سوريا.

إلا إن الدور الأهم كان داخل مجلس الأمن حيث استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" أثنى عشر مرة منذ الفيتو الأول ضد قرار يدين السلطات السورية فى ٥ أكتوبر ٢٠١١، وحتى الفيتو الثانى عشر فى ١٠ أبريل ٢٠١٨ ضد مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الذى يقضي بانشاء آلية تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة على أن تعمل لمدة سنة للتحقيق فى استخدام السلاح الكيميائى فى سوريا. وفى مواجهة مجموعة "أصدقاء سوريا"، التى قاطعتها روسيا وأعتبرتها "مضرة"، تمسكت موسكو بالرعاية الأممية للملف السورى، وفى هذا السياق كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسى فى التوصل لخطة كوفى أنان للتسوية فى سوريا، وهى صاحبة مبادرة عقد مؤتمر جنيف الدولي للتسوية تحت رعاية الامم المتحدة، وأكدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوى التأثير وفى مقدمتهم إيران والسعودية.

وعلى الصعيد العملياتى، مثل بدء الضربات الجوية الروسية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ "قبلة الحياة" لسوريا التى كادت أن تتحول لأفغانستان الشرق الأوسط بعد أن أصبحت حاضنة لعشرات التنظيمات الارهابية المتناحرة مع الدولة السورية، ومع بعضها البعض، وبؤرة تشع الارهاب وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط والعالم على النمط الأفغانى. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية فى ٦ ديسمبر ٢٠١٧ التحرير الكامل لأراضي سوريا من مسلحي "داعش"، وهو حصاد جهد ضخم من التخطيط والعمل الميدانى والضربات الجوية الدقيقة قامت به موسكو تضمن أكثر من ٩٢ ألف ضربة جوية في سوريا، تم خلالها القضاء على ما يقرب من ٨٦ ألف إرهابى، وتدمير حوالى ١٢١ ألف هدفا وموقعا للإرهابيين تشمل مركز قيادة ومعسكرات تدريب وغيرها، إلى جانب القضاء على عدد كبير من قيادات التنظيم، من بينها مئات الشيشانيين أمثال أبو عمر

الشيشاني، وعلاء الدين الشيشاني، وصلاح الدين الشيشاني، وغيرهم من قيادات داعش الذين كانت تمثل عودتهم لروسيا تهديد مباشر لأمنها القومى.[١٢]

من ناحية أخرى، تنطلق روسيا من أن السبيل الوحيد لتسوية الأزمة السورية والحفاظ على وحدة الأراضى السورية، وتجاوز الخلافات بين الأطراف المختلفة المتصارعة هو طاولة المفاوضات، وأن الضربات الجوية لا يمكن وحدها أن تؤدى إلى استقرار حقيقى فى سوريا. وقد كان لإطلاق مسار "أستانا" فى يناير ٢٠١٧، الذى تعتبره موسكو ممهد ومساعد لمسار جنيف السياسى، دور حيوى فى استعادة الاستقرار فى سوريا وتثبيت النجاحات التى تمت ضد الارهاب، كما كانت المرة الأولى التى تشارك فيها المعارضة المسلحة فى مفاوضات مباشرة مع النظام السورى، ومثل ذلك فى حد ذاته خطوة هامة باتجاه التسوية. وعلى مدى أحد عشر جولة من المفاوضات الصعبة فى أستانا حتى نوفمبر ٢٠١٨، استطاعت روسيا بالتعاون مع الدول الضامنة الأخرى، إيران وتركيا، أن تنقل سوريا من حالة الحرب إلى قدر معقول من الاستقرار من خلال مناطق خفض التصعيد، وجهود مركز المصالحة الروسى فى حميميم، الذى يبذل دور حيوى فى دعم المصالحة فى سوريا ونزع سلاح الأفراد والميليشات السورية وإعادة دمجها فى المجتمع كمواطنين.

وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بمناطق خفض التصعيد فى ختام اجتماعات أستانا ٤ التى عُقدت فى كازاخستان يومي ٣ و٤ مايو ٢٠١٧، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من يوم ٦ مايو، بين كل من روسيا وإيران وتركيا، باعتبارها دول ضامنة للاتفاق، ونصت على وقف إطلاق النار بين كافة الأطراف المتصارعة، وكذلك حظر الضربات الجوية. وتتضمن ٤ مناطق، الأولى، وهى أكبر منطقة وتقع في شمال سوريا، وتشمل ريف إدلب والمناطق المحاذية، وشمال شرقي ريف اللاذقية، وغربي ريف حلب وشمال ريف حماة. وتمتد المنطقة الثانية شمالي ريف حمص، وتشمل مدينتي الرستن وتلبيسة والمناطق المحاذية. أما المنطقة الثالثة فتشمل الغوطة الشرقية، وتمتد المنطقة الرابعة جنوب سوريا في المناطق المحاذية للحدود الأردنية في ريفي درعا والقنيطرة.[١٣] كما تم فى أستانا ٨ اعتماد وثيقتين مهمتين في إطار عملية بناء الثقة بين الحكومة السورية من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى، تتعلق الأولى بإنشاء فريق عمل حول تبادل الأسرى ونقل الجثث والقتلى والمفقودين، يضم كلاً من المعارضة والمنظمات الدولية والحكومة السورية، وتتصل الثانية بإزالة الألغام خصوصًا في المناطق التراثية.

12. TASS, December 06, 2017 (http://tass.com/defense/979455)

13. Tass, September 06, 2017 (http://tass.com/defense/964080)

وقامت موسكو بالتنسيق مع الرياض لتوحيد المعارضة السورية وتم ذلك بالفعل خلال مؤتمر الرياض٢ فى نوفمبر ٢٠١٧، وتوجهت المعارضة لجنيف (٨)، للمرة الأولى، بوفد موحّد يضم ٥٠ عضوا يمثل كل فصائل المعارضة.[١٤] ويعتبر هذا فى حد ذاته، إنجاز لم يكن متصور فى ضوء التناقضات الحادة التى كانت تموج بها المعارضة. ولاشك أن توحيد منصات المعارضة الثلاثة، موسكو، الرياض، القاهرة، فى وفد واحد خطوة هامة وضرورية نحو التسوية السلمية ودعم الاستقرار الكامل فى سوريا.

وعقب فشل الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف، وعدم التوصل إلى أية نتائج إيجابية فى ضوء إصرار المعارضة على طرح مسألة رحيل الأسد كشرط أولي للتوافق على إمكانات التسوية، ورفض الوفد الحكومي السوري الجلوس للتفاوض المباشر مع قوى المعارضة، عاد الحديث عن مسار سوتشي كبديل مقبول بالنسبة للأطراف الثلاثة الراعية، روسيا وإيران وتركيا، وكذلك الحكومة السورية بالإضافة إلى بعض عناصر المعارضة، وعقد مؤتمر سوتشى للحوار الوطني السوري يوم ٣٠ يناير ٢٠١٨، وشارك فيه ١٥٠٠ من القوى السورية المختلفة. وقد أكدت موسكو أن سوتشي ليست موازية لجنيف أو منافس لها بل إنها تمهد الطريق للتسوية السلمية برعاية الأمم المتحدة في جنيف، وتمت دعوة دي ميستورا للمشاركة فى سوتشى وكافة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بما فيها الولايات المتحدة التى ستشارك بصفة مراقب.

على صعيد أخر، تسعى روسيا إلى التنسيق مع الأطراف الدولية المعنية بسوريا، وكانت التسوية السورية على أجندة قمة هلسنكى الروسية الأمريكية فى يوليو ٢٠١٨ وكل اللقاءات التى تمت بين الرئيس بوتين وترامب. كما عقد الرئيس بوتين والتركي رجب طيب أردوغان والفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قمة رباعية في مدينة إسطنبول في أكتوبر ٢٠١٨ لمناقشة الأزمة السورية وبحث الوضع في سوريا وتشكيل اللجنة الدستورية، وأكد البيان الختامي للقمة التعهد بإحلال سلام دائم في سوريا، وضرورة حل الأزمة السورية عبر المفاوضات، وضرورة العودة الآمنة للاجئين، والتزام القمة بسلامة سوريا ووحدة أراضيها.

وتدفع روسيا بقوة للأنتهاء من تشكيل اللجنة الدستورية السورية بهدف وضع رؤية لإصلاح دستوري في سوريا كخطوة ضرورية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإعادة الاستقرار

١٤. موقع bbc، ٢٠١٧/١١/٢٤، (http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42105202)

الكامل للدولة السورية، وأعلن وزير الخارجية الروسية مطلع فبراير ٢٠١٩ أن العمل على تشكيل اللجنة الدستورية السورية على وشك الانتهاء.[١٥]

فى هذا السياق يعد الدور الروسى هو الأبرز فى قيادة مسار التسوية السلمية فى سوريا على مختلف المسارات، فى حين تبدو واشنطن أقل تأثيراً فى هذا الصدد خاصة بعد أن نجحت الضربات الجوية الروسية فى تغيير توازنات القوى على الأرض السورية، والتوافقات التى تمت مع أنقره وما مثلته من تغيير جوهرى فى معادلة القوى الخاصة بالقضية السورية، والقمم الثلاثية والتنسيق مع الدول ذات النفوذ فى سوريا، روسيا وإيران وتركيا، التى بدأت فى سوتشى فى نوفمبر ٢٠١٧، ثم أسطنبول فى ٤ أبريل ٢٠١٨، فطهران فى ٧ سبتمبر ٢٠١٨، وأخيراً سوتشي في ١٤ فبراير ٢٠١٩، والتى تم خلالها بحث ثلاث قضايا أساسية هى الوضع فى إدلب، وتشكيل اللجنة الدستورية السورية، وخروج القوات الأمريكية من سوريا والشكوك التى تكتنف ذلك.[١٦]

وتمثل إدلب المعركة الفاصلة للقضاء نهائياً على الارهاب فى سوريا، باعتبارها الحاضنة الأخيرة والأضخم للارهابيين. وكادت المعركة أن تبدأ مطلع سبتمبر الماضى إلا إن روسيا تراجعت لإعطاء فرصة أخيرة لحلحلة الوضع سياسياً وميدانياً. فمن ناحية كان الهجوم الغربى المدعوم من الأمم المتحدة شديداً بحجة حماية المدنيين فى إدلب، كما عارضت تركيا صراحة بدء العمليات خوفاً على حلفائها وخشية من نزوح الآلاف منهم باتجاهها باعتبارها المنفذ والحليف الوحيد لهم. يضاف إلى هذا تحالف الجماعات الارهابية إستعداداً للعملية الأمر الذى كان سيؤدى حتماً لارتفاع تكلفة العملية بشرياً ومادياً بالنسبة لموسكو ودمشق. فكان الاتفاق الروسى التركى، فى سبتمبر الماضى، الذى جعل أنقرة ونقاط المراقبة التركية فى إدلب الضامن لعدم التصعيد من جانب الجماعات الارهابية، وتم فتح ممرات إنسانية لخروج المدنيين لتجنيبهم مخاطر أى عمليات عسكرية أو ضربات جوية قادمة. على صعيد أخر، أدى التراجع التكتيكى للعملية إلى تجدد القتال فيما بين الجماعات الارهابية والإضعاف النسبى لجبهتهم. وتواصل جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) تمددها وأصبحت تسيطر على أكثر من ٩٠% من إدلب. وقد جعلت هجمات النصرة وخروقاتها المستمرة لنظام وقف القتال في

15. Sputnik, 4/ 2/2019, (https://arabic.sputniknews.com/russia/201902041038769910)

16. Ruslan Mamedov, The Astana Shackles, Valdai Discussion Club, 13.02.2019, (http://valdaiclub.com/a/highlights/the-astana-shackles)

إدلب بهدف السيطرة الكاملة عليها الاتفاق الروسى التركى حبر على ورق وذلك فى ضوء فشل تركيا فى الوفاء بتعهداتها وفقاً للاتفاق، إلا إن روسيا مازالت حريصة على إعطاء تركيا بعض الوقت والحفاظ على التنسيق بينهما فى الملف السورى.[١٧]

(٢) إعادة تفعيل الدور الروسى فى الملف الفلسطينى:

كان الاتحاد السوفيتى الحليف الأساسى للعرب فى مواجهة الدعم الأمريكى المطلق لإسرائيل، وعقب تفككه أصبحت روسيا هى "الراعى الثانى" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتى باعتبارها دولة الاستمرار له، إلا إنها لم تسع إلى تفعيل دورها هذا بل أن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق طوال حقبة التسعينات، وذلك نظراً لإنشغال القادة الروس آنذاك بترتيب الأوضاع الداخلية وإحكام السيطرة عليها فى ظل أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية طاحنة. ولم تشهد السنوات الأولى عقب تفكك الاتحاد السوفيتى تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا فى عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف فى يناير ١٩٩٢. وبصفة عامة فإنه خلال حقبة التسعينات أقتصر الدور الروسى على السلوك اللفظى الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسى، والحرص على احتفاظ روسيا بأكبر قدر من التوازن فى علاقاتها بمختلف الأطراف. وشهد عام ٢٠٠١ بدايه آلية رباعى الوسطاء الدوليين، "الرباعية"، التى تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى والأمم المتحدة، والتى صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ فى مارس ٢٠٠٢، ليقنن دور روسيا فى عملية التسوية السلمية، ولتعود موسكو فاعل ذو وضعية دولية وقانونية فى هذا الإطار، إلا إنه من الناحية الفعلية لم يعد للرباعية دور يذكر فى عملية التسوية، وكانت روسيا قد أبدت تحفظها على تعيين تونى بلير، رئيس الوزراء البريطانى الأسبق، موفداً للجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط فى يونيو ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين خيم الجمود على الرباعية ولم يبذل بلير الجهد المأمول والواجب لتفعيلها.

ويمكن إيجاز أهم ملامح الموقف الروسى من القضية الفلسطينية فى ثلاثة أبعاد أساسية. أولها، التأييد المطلق للحق الفلسطينى، فروسيا تؤكد دوماً على تأييدها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة بما في ذلك وضع القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة، والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الارض مقابل

[١٧] الحياة، ١فبراير ٢٠١٩، (http://www.alhayat.com/article/4620411)

السلام، وحق الفلسطينيين فى اقامة دولتهم المستقلة، وعلى حل الدولتين ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية.

ثانيها، تسعى موسكو إلى دفع المصالحة الفلسطينية واستضافت عدة لقاءات للفصائل الفلسطينية بهدف التوفيق فيما بينها وإنهاء الانقسام الفلسطينى، وتحتفظ روسيا بعلاقات جيدة وقنوات اتصال مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية ومن بينها حركة حماس التى تصنفها واشنطن وبروكسل كمنظمة ارهابية. وفى منتصف يناير ٢٠١٧ استضافت موسكو محادثات غير رسمية بين ممثلين عن تسع من الفصائل الفلسطينية منها "فتح" و"حماس"، وأعلنت الفصائل الفلسطينية إثر اجتماعات استمرت ٣ أيام برعاية روسية أنها توصلت إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل تنظيم الانتخابات،[١٨] وكان من الواضح أن مهمة التغلب على الانقسام الفلسطيني ليست سهلة، فالنزاع بين "فتح" و "حماس" مستمر منذ عام ٢٠٠٦، واتخذ مرارا طابع الصدام المسلح بينهما، كما تختلف الفصائل الفلسطينية مبدئيا على سبل ووسائل الوصول إلى حل مع إسرائيل.

ورغم نجاح اجتماع موسكو فى فبراير ٢٠١٩ الذى شارك فيه عشرة فصائل فلسطينية، من بينها فتح وحماس والجهاد الاسلامى والجبهة الشعبية، فى كسر الجمود فى ملف المصالحة الفلسطينية، وتحقيق التوافق بين الفصائل المشاركة على ضرورة مواجهة خطة السلام الأمريكية الجديدة والمعروفة بـ"صفقة القرن"، وعلى وحدة الفصائل فيما يتعلق بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان والتصدي لمحاولات تغيير الوضع القائم لمدينة القدس ومحاولات فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، فإنه فشل فى إنهاء الانقسام والتوافق حول بيان ختامي مشترك متفق عليه في البداية وتم سحبه من التداول، نتيجة معارضة ممثلي حركتي "الجهاد الإسلامي" و"حماس" لعدة بنود في الوثيقة تتعلق بمسألة القدس، حيث طلب البعض استخدام عبارة "دولة فلسطينية عاصمتها القدس" دون تحديد حدود عام ١٩٦٧، فيما كان البعض ضد الحديث عن الشرعية الدولية، وعارض آخرون الحديث عن "حق العودة" معتبرا ذلك اعترافا ضمنياً بدولة إسرائيل.[١٩]

ثالثها، السعى لتقريب وجهات النظر بين الجانب الفلسطينى والاسرائيلى. وحاولت موسكو أكثر من مرة تنظيم لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، من أجل كسر الجمود الذي يسود عملية السلام إلا إن مساعى روسيا لم تكلل بالنجاح نتيجة الموقف الإسرائيلى الرافض للوساطة الروسية والمتمسك بواشنطن كوسيط أوحد رغم الرفض

١٨. روسيا اليوم، ٢٠١٧/١/١٥ (https://arabic.rt.com/news/858742)

١٩. روسيا اليوم، ٢٠١٩/٢/١٣ (https://arabic.rt.com/middle_east/1000865)

الفلسطينى لذلك خاصة بعد نقل السفارة الأمريكية للقدس وإفتقاد واشنطن للحياد المطلوب فى الوسيط.

وتحرص موسكو على التوازن والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، فهذا الدعم الروسى للقضية الفلسطينية ووحدة الصف الفلسطينى يتزامن مع بعد أخر لموقف روسيا المتوازن من الأطراف المعنية وهو ذلك المتعلق بعلاقتها بإسرائيل. فتطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مدى الخمسة عقود الماضية يوضح أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. فموسكو ترتبط بعلاقات جيدة، وإن كانت متقلبة، مع اسرائيل وفى نفس الوقت تؤيد الحق الفلسطينى، لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

فمنذ إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل فى أكتوبر ١٩٩١، تطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية على نحو ملحوظ، ولكنها كانت دوما عرضة للمد والجزر وفقاً للتطورات الإقليمية والدولية التى كانت تباعد بينهما وتثير التوتر من آن لأخر، إلا إنه سرعان ما كان يتم تجاوز الخلاف وتعود العلاقات إلى مسارها. ومنذ بدء الضربات الروسية ضد الارهابيين فى سوريا فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، كثفت اسرائيل اتصالاتها مع موسكو وتكررت زيارات نتنياهو لروسيا حيث أبدت اسرائيل حرصاً واضحاً على التفاهم والتنسيق مع روسيا التى أصبحت فاعل لا يمكن تجاوزه فى المنطقة. إلا إن الخلاف بين البلدين عاد إلى الواجهة مرة أخرى نتيجة الغارات الإسرائيلية على سوريا، ووصل التوتر ذروته مع تحميل موسكو اسرائيل المسئولية كاملة عن إسقاط الطائرة الروسية "IL-20"، وإعلان وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو فى الأول من أكتوبر ٢٠١٨ توريد ٣ كتائب "إس ٣٠٠ بي أم" لسوريا، تضم كل كتيبة ٨ منصات إطلاق"، وذلك بلا مقابل، ردا على ذلك،[٢٠] وهى الصفقة التى طالما قامت اسرائيل بالضغط لتعليقها، إلا إن عدم تفعيل المنظومة أدى إلى استمرار الغارات الإسرائيلية فى ٢١ يناير ٢٠١٩.

وقد أثارت زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو لموسكو فى ٢٧ فبراير، ثم فى ٤ أبريل ٢٠١٩، أى بعد حوالى شهر فقط، الكثير من التساؤلات ليس فقط حول العلاقات الروسية الإسرائيلية، وإنما فيما يتعلق بالترتيبات بشأن سوريا والمنطقة ككل خاصة كونها أعقبت قمة الدول الضامنة، روسيا وإيران وتركيا، التى

20. TASS, October 19, 2018 (http://tass.com/defense/1026862)

عقدت فى سوتشى فى ١٤ فبراير. وقد أكدت الزيارة استمرار التوجه الإسرائيلى نحو موسكو فى إطار إدراك لدور الأخيرة فى سوريا والشرق الأوسط عامة، فقد جاءت الزيارتين بناء على طلب نتنياهو، والأخيرة هى اللقاء الثانى عشر له مع الرئيس بوتين منذ بدء الضربات الروسية فى سوريا فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥. ورغم الشد والجذب الذى اكتنف العلاقات بين البلدين نتيجة الغارات الإسرائيلية على سوريا، فإن الزيارة عكست تجاوز البلدين للأزمة، وحرص اسرائيل الواضح على استمرار التنسيق مع موسكو وأن تكون مصالحها حاضرة فى الترتيبات الجارية لسوريا والمنطقة. وإلى جانب تجاوز التوتر مع موسكو حمل نتنياهو مطلبين أساسيين، الأول يتعلق باستمرار عدم تفعيل منظومات "إس ٣٠٠" لمواجهة الغارات الإسرائيلية على الأراضى السورية بحجة ضرب أهداف لإيران وحزب الله فى سوريا، والثانية تتعلق بالوجود الإيرانى فى سوريا وجهود التجييش الإسرائيلى فى مواجهة إيران.

وقد أوضحت القمة وما أعقبها من تصريحات من الجانبين أن التنسيق الروسى الإيرانى بشأن سوريا سيستمر خلال المرحلة المقبلة، وكشف الرئيس بوتين عن "خطة لإنشاء مجموعة دولية جديدة تشمل الدول المنخرطة في النزاع السوري، ستتولى مهمة "الاستقرار النهائي" بعد استئصال الإرهاب في سوريا". ويتضمن ذلك الحكومة السورية والدول الضامنة الثلاثة، روسيا وإيران وتركيا، فيما يعتبر إمتداد لمسارى أستانا وسوتشى، وقد تتسع المجموعة لتضم قوى دولية مثل ألمانيا وفرنسا وربما الصين. إلا إنه فى كل الأحول سيكون من الصعب تصور إسرائيل ضمن هذه المجموعة، كما يطمح نتنياهو وحاول أن يروج له. وتتضمن مهام المجموعة التطبيع النهائى للأوضاع فى سوريا وسحب القوات الأجنبية منها، وإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية وإستعادتها لسيادتها على كامل أراضيها.

(٣) دور هام فى الملف الليبى:

رغم أن الدور الروسى فى الملف الليبى ليس بنفس القدر من الوضوح كنظيره الإيطالى، إلا إنه يظل دورًا هامًا وأحدث توازن فعال فى التطورات والتسوية الليبية. ومن المعروف إنه على مدى عقود من العهد السوفيتى كانت ليبيا أحد حلفاء موسكو فى المنطقة وسوق رئيسى للسلاح الروسى حيث مثلت الأسلحة الروسية الصنع ٩٠% من إجمالى معدات القوات المسلحة الليبية. وعقب فترة من التراجع النسبى فى العلاقة بين البلدين خلال حقبة التسعينات، استطاع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين إعادة التعاون الروسى الليبى إلى مساره الطبيعى فى مختلف المجالات

الاقتصادية والتقنية والعسكرية. وتم إطلاق عدد من المشروعات الهامة خاصة فى مجال الطاقة أبرزها المشروعات المشتركة لاستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا، ومنها حقل اليفانت الذى بلغت حصة شركة غازبروم الروسية به ٣٣%، وأنتج الحقل حوالى ١٣٤ برميل يومياً منذ عام ٢٠٠٦ بالمشاركة مع شركة إينى الإيطالية. هذا إلى جانب مشاركة الشركات الروسية فى مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا، والاتفاق بين البلدين على تطوير مركز الأبحاث النووية فى تاجورا غرب طرابلس للاستخدامات السلمية، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة. وجاءت التطورات منذ عام ٢٠١١ لتطيح بكل هذا وتجد روسيا نفسها أمام مشهد شديد الارتباك والخطورة فى ليبيا.

وقد صاغت روسيا موقفها من الأزمة فى ليبيا منذ بدأها وفق مجموعة من الثوابت. أولها، رفض التدخل العسكرى الغربى فى ليبيا، ورغم موافقة روسيا على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠، وعدم إستخدامها حق النقض ضد القرار رقم ١٩٧٣، فإنها نددت بضربات حلف شمال الأطلسى (الناتو) على ليبيا، مؤكدة أن القرارات السابقة قد تم تحريفها عند التنفيذ وأنها لا تخول الناتو الحق فى شن مثل هذه الضربات.

ثانيها، دعم الانتقال إلى دولة ليبية قوية لها مؤسسات فاعلة، وأن يكون لليبيا جيش موحد ومجهز لأن ذلك يصب فى مصلحة الليبيين ويضمن الأمن الإقليمي فى المنطقة، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف، مضيفا أن بلاده مهتمة بمساعدة ليبيا على تجاوز العقبات التي تقف أمام استقرارها، ومساعدة الليبيين على استرجاع سلامة أراضيهم ودولتهم، وأن الليبيين قادرون على حل الأزمة من خلال حوار وطني شامل بهدف إيجاد مصالحة شاملة.

ثالثها، محاولة الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن فى علاقاتها بالأطراف الليبية المختلفة، فقد إلتزمت موسكو الحذر والصمت طويلاً حتى بلورت القوى الليبية نفسها فى إطارين يقودهما المشير خليفة حفتر يدعمه برلمان طبرق من ناحية، وحكومة الوفاق الوطنى المعترف بها من الامم المتحدة والمدعومة من العواصم الغربية وفى مقدمتها واشنطن وباريس من ناحية أخرى، وما دون ذلك جماعات ارهابية خارجة عن الشرعية. وقد عبر رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج خلال زيارته لموسكو مطلع مارس ٢٠١٧ عن قناعته بأن روسيا قادرة على ممارسة دور إيجابي بشأن الأزمة الليبية لأنها تملك علاقات مع مختلف الأطراف الليبية، مما يؤكد احتفاظ روسيا بقنوات اتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف، خلافاً لقوى دولية أخرى لا تعرف سوى الأحادية فى سياستها تجاه ليبيا.

ورغم ذلك تبدو روسيا أقرب إلى المشير حفتر الذى استقبل فى موسكو فى يونيو ونوفمبر ٢٠١٦، وفى أغسطس ٢٠١٧، وتمت دعوته لمباحثات مع وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو عبر دائرة تلفزيونية مغلقة على متن حاملة الطائرات الروسية أميرال كوزنيتسوف أثناء عبورها قبالة المياه الليبية في يناير ٢٠١٧. كما قامت روسيا فى مايو ٢٠١٦ بطبع ٤ ملايين دينار ليبي (حوالي ٣ مليارات دولار) لصالح حكومة طبرق مما أثار احتجاجات البنك المركزي الليبي فى طرابلس التابع لحكومة الوفاق. وفى هذا السياق أبدت روسيا قدراً من عدم الارتياح إزاء إستبعاد المشير حفتر من تشكيل حكومة الوفاق الوطنى، التى كانت تأمل أن تأتى معبرة عن مختلف الأطراف، وتمثل خطوة نحو استعادة الاستقرار فى ليبيا وتوحيد الجهود للقضاء التام على الارهاب بها. وتتبع هذه الرؤية الروسية من قراءة موضوعية للواقع الليبى، فالمشير حفتر هو الذي يقود قوة عسكرية منظمة ممثلة فى الجيش الوطني الليبي في حربه ضد الجماعات الارهابية في منطقة بنغازي ويتمتع بنفوذ واسع في القوات المسلحة، وهو الركيزة الأساسية للأمن فى شرق البلاد حيث الهلال النفطى الذى يضم حقول النفط والغاز والموانئ النفطية، ومن ثم لا يمكن تجاوزه فى أى ترتيبات مستقبلية لليبيا.

وقد أثارت زيارات المشير حفتر وتقاربه الواضح مع موسكو العديد من التساؤلات حول إمكانية اعتباره "رجل موسكو" وتدخل الأخيرة عسكريا فى ليبيا على غرار تدخلها فى سوريا. والواقع أن هذا السيناريو يبدو بعيداً عن الواقع، صحيح أن القاعدة البحرية في طبرق تبدو مريحة وآمنة وعميقة، إضافة إلى أنه تم تحديثها في ثمانينيات القرن الماضي من قبل الخبراء السوفييت، إلى جانب قاعدة بنغازي البحرية، وكان هناك عقود بمليارات الدولارات فى المجالين التقنى والعسكرى ومشروعات نفطية عملاقة تم التوصل إليها زمن القذافى وأصبحت حبر على ورق، وتأمل موسكو فى إحيائها، إلا إن تدخلها العسكرى فى ليبيا يظل غير وارد، وذلك لعدة اعتبارات. أولها، أن ليبيا ليست سوريا من حيث الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لروسيا وعمق العلاقات وخصوصيتها مع دمشق والتى تمس الأمن القومى الروسى على نحو مباشر، فالعلاقة مع دمشق لا نظير لها بالنسبة لموسكو ولا يمكن مقارنتها بالعلاقة مع ليبيا أو غيرها رغم أهمية الأخيرة أيضاً بالنسبة لموسكو.

ثانيها، أن روسيا لن تغامر بالتورط عسكرياً فى ليبيا لأن ذلك سيكون على حساب قدرتها على التركيز فى سوريا من ناحية، خاصة وأنها لم تصل بعد إلى حسم نهائى للمعارك فى سوريا، ولم تقضِ تماماً على التنظيمات والعناصر الارهابية بها، والذى يظل الأولوية الحاكمة لحركة روسيا فى منطقة الشرق الأوسط برمتها، ولما سيمثله ذلك من ضغط وعبء على الاقتصاد الروسى الذى يمر بصعوبات واضحة نتيجة التراجع الحاد فى أسعار النفط من ناحية أخرى.

ثالثها، أن روسيا لديها ما يكفيها من التوترات والمشكلات مع الغرب ولن تقدم على فتح جبهة جديدة من السجال مع الدول الغربية التى تدخلت فى ليبيا على نحو صارخ وتأبى أن تترك الساحة الليبية قبل أن تحقق أهدافها فى السيطرة على مقدرات وثروات ليبيا النفطية كما حدث فى العراق من قبل. فضلاً عن إن خريطة القوى الفاعلة فى ليبيا معقدة للغاية والتورط بها يمكن أن يعيد شبح المآساة الأفغانية خاصة مع تربص الغرب بروسيا ورغبته فى انهاكها عسكريا واقتصادياً. يضاف إلى هذا بعد قانونى وهو أن روسيا لا تتدخل عسكريا إلا فى إطار مظلة شرعية، وهو الأمر الذى يتحقق فى حال طلبت الحكومة الليبية من روسيا التدخل، وهذا أمر غير وارد باعتبار الأخيرة مدعومة وموالية للغرب بالأساس، أو بإستصدار قرار أممى من مجلس الأمن يخول روسيا هذا الحق، وهو أيضا أمر غير وارد ولا يمكن تصور أن تسمح به الدول الغربية.[٢١]

هذا يبقى خيار التسوية السلمية والدفع نحو وفاق وطنى فى ليبيا كبديل أمثل لروسيا على الأقل فى المدى المنظور. وتدعم روسيا التوافق بين القوى الليبية، وتدعو إلى الحفاظ على وحدة ليبيا وتشكيل سلطة واحدة تضم كل الأطراف السياسية الليبية الفاعلة، وأكد وزير الخارجية الروسى، سيرجى لافروف، خلال لقاءه بحفتر فى أغسطس ٢٠١٧، احترام روسيا لاتفاق الصخيرات ٢٠١٥ كمرجعية أساسية للتسوية فى ليبيا. ومن المعروف أن المشير حفتر يرى أن اتفاق الصخيرات جاء فى إطار مشاركة مؤثرة من الأخوان آنذاك، وأنه يعبر إلى حد كبير عن تصورهم للمسار الليبى، وفى ضوء ذلك فإنه يطالب بإدخال تعديلات على اتفاق الصخيرات خاصة فيما يتعلق بالمادتين الثامنة المتعلقة بالمناصب العسكرية العليا فى البلاد، والرابعة والثلاثين الخاصة بالترتيبات الأمنية المؤقته لإنهاء النزاع المسلح فى ليبيا، ويرى إن هذه التعدلات صارت ضرورية فى ضوء المستجدات التى تشهدها ليبيا والتطورات على أرض الواقع. وعقب إعلان المشير حفتر "عملية تحرير طرابلس" فى ٤ أبريل دعا الكرملين إلى تجنيب ليبيا المزيد من إراقة الدماء، وضرورة التوصل إلى تسوية بالوسائل السياسية السلمية، مؤكدا أن موسكو لا تشارك بأي شكل من الأشكال في دعم تحركات الجيش الليبي.[٢٢]

من ناحية أخرى، تبدو روسيا غير راغبة فى لعب دور الوسيط على النمط الفرنسى، وتتحرك فى هدوء وحذر حتى لا تضر بعلاقاتها ومصالحها الهامة مع إيطاليا، وترى الأخيرة إنها صاحبة الحق التاريخى فى قيادة المشهد الليبى، وأن القوى الأخرى بما فيها تلك الأوروبية وفى

21. Kirill Semyonov, Who Should Russia Rely on in Libya?, Valdai Discussion Club, 28.12.2018, (http://valdaiclub.com/a/highlights/who-should-russia-rely-on-in-libya)

[٢٢] روسيا اليوم، ٢٠١٩/٤/٥، (https://arabic.rt.com/middle_east/1011456)

مقدمتها فرنسا يجب أن تدخل ليبيا عبر بوابة روما.[٢٣] فى هذا السياق ترى موسكو أن الوساطة يجب أن تتم عبر الأمم المتحدة، وقد شارك رئيس الوزراء الروسى ديمترى ميديفيديف فى مؤتمر باليرمو حول ليبيا فى نوفمبر ٢٠١٨، وأكد أن إنهاء النزاع الليبي سلميًا أمر ممكن شريطة أن تبدي الأطراف المتنازعة الاستعداد لتقديم التنازلات، وأن روسيا تنوي بذل ما بوسعها لإحلال السلام في ليبيا.[٢٤]

(٤) تطور غير مسبوق فى العلاقات الروسية السعودية:

رغم المصالح المتبادلة والشراكة المتنامية خلال العقد الماضى مثلت الأزمة السورية ضربة موجعة للتعاون الروسى السعودى حيث أدت إلى تراجع العلاقات بين الجانبين إلى أدنى مستوى لها فى ضوء تناقض المواقف من الأزمة فى سوريا، وكونها أحدثت نقلة نوعية فى العلاقات الروسية الإيرانية ووضعت البلدين فى خندق واحد، وهو ما زاد من الشكوك والانتقادات السعودية تجاه موسكو.

وإذا كانت العلاقات الروسية السعودية قد تدهورت على خلفية الأزمة السورية، فإن الأزمة اليمنية ساعدت على إعادة بعض الدفء للعلاقات بين الجانبين. فقد سعت المملكة العربية السعودية إلى تحييد الموقف الروسى من الأزمة، على الأقل، وهو ما استجابت له روسيا التى أكدت حيادها وعدم دعمها لطرف دون أخر سواء كان يمنيًا أو إقليميًا. وانعكس ذلك في امتناع موسكو عن التصويت على قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ بشأن اليمن، والذي تم تبنيه فى ١٤ أبريل ٢٠١٥ استنادا إلى مشروع عربي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين ويؤكد دعم مجلس الأمن للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ولجهود مجلس التعاون الخليجي.

ولاحت إنفراجة فى الأفق مع زيارة ولى ولى العهد السعودى الأمير محمد بن سلمان لروسيا بعد حوالى أربع سنوات من تجميد العلاقات بين موسكو والرياض على خلفية تباعد مواقف البلدين من الأزمة السورية. وقد شارك الأمير فى فعاليات منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يونيو ٢٠١٥، والذى يعتبر حدثا دوليا سنويا هاماً في عالم الاقتصاد والأعمال، جمع ما يزيد عن ٦٠٠٠ من ممثلى المؤسسات والشركات الدولية ورجال

23. Elena Maslova, Italy-France: Age-Long Rivalry or a Fault Line?, Valdai Discussion Club, 12.02.2019, (http://valdaiclub.com/a/highlights/italy-france-age-long-rivalry-or-a-fault-line)

24. Sputnik, 14/ 11/2018, (https://arabic.sputniknews.com/russia/201811141036735419)

الأعمال وكبار العلماء والساسة من مختلف أنحاء العالم لمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية والثنائية. ورغم أن المنتدى اقتصادى فإن الملفات السياسية فرضت نفسها على المباحثات الثنائية بين الأمير محمد بن سلمان والرئيس بوتين نظراً لإلحاحها ومحوريتها، وفى مقدمتها الملف اليمنى وملف الطاقة وأسعار النفط، وسبل مواجهة الارهاب فى المنطقة وتمدد تنظيم الدولة الاسلامية "داعش". كما كان لمشاركة وفد عسكري سعودي رافق الأمير محمد بن سلمان في فعاليات منتدى "الجيش-٢٠١٥" الذى عُقد بضواحي موسكو أهميتها خاصة مع ما تردد من إبداء المملكة اهتماماً بالمنظومة الصاروخية العملياتية-التكتيكية روسية الصنع "إسكندر- إ"، وهى نسخة معدلة لمنظومات "إسكندر-إم" مخصصة للتصدير.

وكان لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لروسيا فى أكتوبر ٢٠١٧ أكبر الأثر فى دفع العلاقات الروسية السعودية لمستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق بين الجانبين، وهو ما بدا واضحاً خلال لقاء الرئيس بوتين وولى العهد السعودى، الأمير محمد بن سالمان، على هامش فعاليات كأس العالم لكرة القدم فى يونيو ٢٠١٨ ثم على هامش قمة العشرين فى نوفمبر، ومصافحتهما الشهيرة التى تصدرت وسائل الاعلام والمواقع الإلكترونية فى وقت تصاعد الهجوم الدولى على ولى العهد على خلفية قضية مقتل الصحفى جمال خاشقجي. ورغم أن زيارة الملك سلمان لموسكو هى الثانية له، حيث سبق وأن زار روسيا عام ٢٠٠٦ وقت أن كان أميراً للرياض، إلا إنها تعتبر تاريخية لعدة اعتبارات، فهى الأولى لملك سعودى، ولم يسبق أن زار ملك السعودية، بصفته، روسيا. كما إنها لم تكن من قبيل الزيارات الخاطفة حيث استمرت ٤ أيام، تم خلالها تسوية القضايا الشائكة والجدلية بين البلدين. كما إن ضخامة الوفد المصاحب للملك خاصة من المستثمرين ورجال الأعمال عكس رغبة حقيقة فى دفع التعاون بين البلدين.[٢٥] فى هذا الاطار، مثلت الزيارة إنطلاقة هامة للعلاقات بين البلدين، وإذابة الجليد الذى خيم على العلاقة بينهما لسنوات، يدعم ذلك عدة عوامل واعتبارات.

أولها، أن السعودية أخيراً بدأت فى التخلى عن الجمود الذى هيمن على سياستها الخارجية، واتباع اقتراب أكثر برجماتية، فقد أدركت خطورة الرهان الأوحد على الولايات المتحدة، ووضع كل البيض فى "السلة الأمريكية". ومن الواضح أنها أيقنت الدرس، وأنه من الخطورة الاعتماد على الشراكة المطلقة مع واشنطن. خاصة وأن هناك ما يشبه التربص بالسعودية داخل الكونجرس الأمريكى تعكسها جلسات الاستماع المتكررة داخل الكونجرس حول مدى تقدم

25. Nikolai Sukhov, What to Expect from the Saudi King's Historic Visit to Russia, 04.10.2017, (http://valdaiclub.com/a/highlights/what-to-expect-from-the-saudi-king)

السياسة السعودية فى مكافحة الارهاب ثم محاولة فرض عقوبات على السعودية على خلفية قضية خاشقجى.

ثانيها، أن الرياض أدركت أن روسيا فاعل دولى مؤثر فى المنطقة، وأن ترتيبات إقليمية هامة تقودها موسكو بالتعاون مع إيران، الخصم التقليدى للرياض، وتركيا. هذه الترتيبات قد تهمش من الدور السعودى فى وقت تسعى الرياض إلى أن تصبح الفاعل الإقليمى القائد فى المنطقة، فوجدت نفسها مضطرة للتفاهم مع روسيا حتى لا تجد نفسها خارج المشهد الإقليمى. وتطمح السعودية فى أن تنجح التفاهمات مع موسكو إلى وضع المصالح السعودية على الطاولة الروسية وعدم ترك الأخيرة للتأثير الإيرانى المطلق من ناحية، والنفوذ القطرى المتزايد من ناحية أخرى فى وقت تتوتر فيه علاقات الرياض بكل من طهران والدوحة.

من ناحية أخرى، تحتاج موسكو إلى تفاهمات مع السعودية حتى تستطيع دفع مسارى أستانا وجنيف للتسوية فى سوريا، فالرياض لها علاقات قوية وتأثير على عدد من الجماعات المسلحة داخل سوريا، إلى جانب تأثيرها على منصة الرياض للمعارض السورية، أحد منصات ثلاثة إلى جانب منصتى موسكو والقاهرة. وتبدى روسيا حرصاً على علاقاتها بالسعودية بقدر حرصها على العلاقة مع إيران. وقد أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف فى فبراير ٢٠١٤ عن استعداد موسكو للإسهام في تطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج، وأشار إلى أن ضعف الثقة المتبادلة بين الجانبين يهدد مصالح دول المنطقة، واقترح إطلاق عملية من شأنها أن تسمح ببدء حوار بين الطرفين، وعقد اجتماع دولي حول ضمان الأمن في منطقة الخليج. وأنه من الأهمية بمكان تطوير نظام للأمن الجماعي كصيغة مثلى لضمان أمن الخليج العربي من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخري مثل مجموعة شنجهاى. وتختلف الرؤية الروسية فى هذا الخصوص تماماً عن رؤية دول كبري أخري ترى فى العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين كل من إيران ودول الخليج على حده، وتأجيج الاحتقان الطائفى بين الشيعة والسنة تحقيقاً لمصالحها فى المنطقة.

لقد نجح الطرفان فى بلورة تفاهم استراتيجى وتقريب المواقف ووجهات النظر بين الجانبين حول القضايا الإقليمية، والتأسيس لشراكة سعودية روسية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه البلدين في ظل تدهور الأوضاع في سوريا واليمن وليبيا والعراق، فضلا عن تنامي خطر الإرهاب وانخفاض أسعار النفط.[٢٦] وتعتبر الشراكة الروسية السعودية فى سوق

26. Irina Zvyagelskaya, ,Why Russia and Saudi Arabia Are Resetting Relations , Valdai Discussion Club, 26.06.2015, (http://valdaiclub.com/a/highlights/why_russia_and_saudi_arabia_are_resetting_relations/)

الطاقة حجر زاوية لدعم اقتصاد الجانبين، وقد عكس اجتماع "أوبك +" يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٨ مدى حيوية هذه الشراكة بالنسبة لروسيا والخليج، فرغم الضغوط الأمريكية ومطالبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دول أوبك بخفض أسعار النفط من خلال الامتناع عن خفض الإنتاج، فإن المملكة العربية السعودية وروسيا توصلت إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً، على مدار ٦ أشهر، بدءا من يناير ٢٠١٩، من أجل دعم أسعار النفط التى تراجعت أكثر من الثلث فى الربع الأخير من عام ٢٠١٨.[٢٧] وتسعى روسيا إلى استمرار التفاهمات التى بدأت مع الرياض باتفاق فينيا فى نوفمبر ٢٠١٦ حول خفض حجم انتاج النفط لتحسين الأسعار، والتى ساعدت على رفع أسعار النفط. كما تسعى موسكو إلى جذب الاستثمارات السعودية، وقد تم بالفعل الاتفاق على إنشاء صندوقين الأول بقيمة ١٠ مليار دولار، والثانى تسهم فيه السعودية بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار فى مجال النفط.[٢٨]

(٥) الطفرة فى التعاون الاستراتيجى بين روسيا ومصر:

كانت العلاقات بين موسكو والقاهرة دوما أحد أهم مؤشرات الدور الروسى فى المنطقة، وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا ملحوظًا منذ إطلاق صيغة ٢+٢ فى نوفمبر ٢٠١٣، ومثل توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر بمنطقة الضبعة خلال زيارة الرئيس بوتين لمصر فى ديسمبر ٢٠١٧ خطوة هامة نحو نقل العلاقات المصرية الروسية من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجى المستقر، وإطلاق شراكة تمتد لقرن قادم على الأقل بين البلدين، إنطلاقاً من أن التعاون فى مجال التقنيات النووية يعد من المجالات الاستراتيجية التى تؤسس لشراكات طويلة الأمد، حيث يتضمن المشروع بناء أربع وحدات على مدى ١٠ – ١٢ سنة، تعمل لمدة ٨٠ عاما من بدء تشغيل أولها. وقد أكد توقيع عقد الضبعة أن العلاقات المصرية الروسية تتجه نحو شراكة أعمق، وهو ما أشار إليه الرئيسان خلال مؤتمرهما الصحفى المشترك.[٢٩]

يدعم ذلك توقيع الاتفاق الخاص بالمدينة الصناعية المصرية الروسية، وهى مشروع عملاق أخر سيضيف كثيراً للشراكة بين البلدين على المستوى التقنى والاقتصادى لاسيما فى مجال الصناعات المغذية لصناعات السيارات والطائرات والسلع الهندسية والحاسبات اللألكترونية

---

[٢٧] BBCعربى، ٧ ديسمبر ٢٠١٨، (http://www.bbc.com/arabic/business-46491039)

[٢٨] روسيا اليوم، ٢٠١٧/١٠/٢، (https://bit.ly/2xP7Fb5)

29. TASS, Construction work at El Dabaa NPP, March 28, 2018. (http://tass.com/economy/996522).

وغيرها. ومن المقرر إنشاء المدينة بمنطقة شرق بورسعيد بمحور قناة السويس على مساحة ٥,٢٥ كيلومتر مربع، على مدى ١٣ عاما[٣٠]، باستثمارات تتجاوز ٧ مليار دولار، وتكاليف إنشاء للمرحلة الأولى تبلغ ١٩٠ مليون دولار[٣١]. وستعزز المدينة من دور مصر كنافذة للأسواق الأفريقية والشرق أوسطية، وذلك لكون مصر تربطها اتفاقيات تجارية بشروط تفضيلية مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وعلى صعيد التعاون العسكرى تم تشكيل لجنة التعاون العسكرى التقنى بين البلدين لأول مرة فى مارس ٢٠١٥، والاتفاق بشأن الاستخدام المتبادل للأجواء والمطارات لتوطيد الشراكة الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب، ودفع التعاون الاسخباراتى والأمنى وتبادل المعلومات حول تحركات العناصر الارهابية، ونزوح هذه العناصر باتجاه مصر وليبيا وغيرها من دول الجوار المصرى، وحول خطط وتحركات المنظمات الارهابية، على النحو الذى يمكن أجهزة الأمن فى مصر من إجهاض مخططاتهم. هذا إلى جانب استمرار التعاون فى مجال التدريب المشترك، وكانت أول مناورات روسية مصرية مشتركة "جسر الصداقة ٢٠١٥" قد أجريت في البحر المتوسط، خلال الفترة من ٦ إلى ١٤ يونيو، تلتها المناورات الروسية المصرية المشتركة لمكافحة الإرهاب "حماة الصداقة-٢٠١٦"، و"حماه الصداقة ٢٠١٧" في إقليم كراسنودار الروسى ثم "حماة الصداقة -٣" عام ٢٠١٨ بمصر.

صاحب ذلك تطور التنسيق المصرى الروسى حول الملف السورى، ففى ٢٢ يوليو ٢٠١٧ تم توقيع اتفاق خاص بآلية عمل منطقة خفض التصعيد فى الغوطة الشرقية بوساطة مصرية بين وزارة الدفاع الروسية والمعارضة السورية وجيش الاسلام. وفى الأسبوع التالى وتحديداً فى ٣١ يوليو نجحت الوساطة المصرية فى التوصل إلى اتفاق جديد بين ممثلى وزارة الدفاع الروسية، والمعارضة السورية المعتدلة حول نظام عمل منطقة خفض التصعيد في سوريا شمال مدينة حمص، على أن يبدأ وقف إطلاق النار فى المنطقة المذكورة يوم ٣ أغسطس، ويشمل ذلك ٨٤ بلدة سورية يقطنها أكثر من ١٤٧ ألف نسمة، ويعقب وقف إطلاق النار إدخال المساعدات الإنسانية إلى ريف حمص الشمالي فى محاولة للتخفيف من معاناة السوريين.

على صعيد أخر، لعبت مصر دورًا أوسع فى مفاوضات جنيف من خلال منصة القاهرة التى تعتبر أحد منصات ثلاث للمعارضة تشارك فى المفاوضات (الرياض، القاهرة، موسكو). وقد عبر رئيس وفد منصة "القاهرة" للمعارضة السورية، فراس الخالدي، عن أهمية أن يكون لدى المعارضة بمنصاتها الثلاث موقفاً موحداً حيال المناقشات التقنية التي تجري حول المسائل

[30] Sputnik, 13/ 12/2017 (https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712131028375290)
[31] http://massai.ahram.org.eg/NewsQ/50/257600.aspx

الدستورية والقانونية[٣٢]. وتسعى كل من مصر وروسيا إلى إنجاح المفاوضات باعتبار ذلك خطوة ضرورية لاستقرار سوريا، وللقضاء التام على الارهاب وضمان الأمن والاستقرار الإقليمى.

وتعد الشراكة المصرية الروسية فى المجالات المختلفة على النحو السابق بيانه مؤشرًا قويًا على عودة روسيا بقوة للمنطقة، وإستعادتها لشراكتها مع حلفائها التقيلديين على أسس مصلحية وبرجماتية جديدة. ولا يمس التعاون مع روسيا إلتزامات مصر وشراكتها مع حلفائها الأخرين فى المنطقة وخارجها، فالعالم تغير وكل الدول تنفتح على غيرها فى حدود ما تقتضيه مصالحها وضرورات أمنها القومى. لقد اختفت الأيديولوجيات والخطوط الوهمية التى أوجدتها وأصبحت جزءاً من ماضٍ لا يريد أحد العودة إليه، فالكل حريص على الانطلاق لآفاق أرحب من التعاون البناء.

إن الدور الروسى فى المنطقة يزداد قوة وتأثير، ويمزج بوضوح بين القوة الصلبة والناعمة، وبين الضربات العسكرية والأدوات الدبلوماسية، ويتحرك فى مسارات متوازية لتحقيق أهدافه ومصالحه، مع تجنب الصدام والمواجهة مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى الفاعلة فى المنطقة. إن روسيا لا تسعى إلى مزاحمة الولايات المتحدة أو غيرها فى المنطقة، وتنطلق استراتيجيتها من منظور تشاركى تعاونى وليس صدامًا صراعيًا، لإيمانها بأن أى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة ستكون مكلفة للجميع، وستؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق أهدافها، وستزيد من استنزاف القدرات الروسية وترفع من تكلفة حركتها. إن روسيا تسعى فقط لتحقيق مصالحها فى أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذى يقتضى التنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بقضايا المنطقة والتى لها أيضاً مصالحها التى تعمل جاهدة على تحقيقها.

[32] Sputnik, 10/ 7/2017، (https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201707101025003703)